

السؤال الموجه إلى صاحب السعادة السيد
عبدالله بن حسن سيف وزير المالية
والاقتصاد الوطني من سعادة النائب الأول
لرئيس المجلس السيد عبدالرحمن محمد
جمشير بخصوص التسهيلات الجديدة
للمستثمرين لجذب مختلف الاستثمارات ،
وما هي معوقات عملية الاستثمار ؟
ورد سعادة الوزير عليه



الرقم: ٢٣١ - ١ - ٢٠٠٣
التاريخ: ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ م


صاحب السعادة الأخ عبدالعزيز بن محمد الفاضل المقتر
وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من السيد عبدالرحمن محمد سيف جمشير النائب الأول لرئيس مجلس الشورى، و الموجه إلى صاحب السعادة السيد عبدالله بن حسن سيف وزير المالية و الاقتصاد الوطني.

برجاء التفضل باتخاذ اللازم.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،


د. فيصل رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى

01 003



الرقم: ٢٣٢ - ١ - ٢٠٠٣
التاريخ: ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ م


صاحب السعادة عبدالله بن حسن سيف الموقر
وزير المالية و الاقتصاد الوطني

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته،،

يسرني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المُقدم من السيد عبدالرحمن محمد سيف جمشير النائب الأول لرئيس مجلس الشورى، برجاء الإطلاع و اتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا الخصوص.

و لكم خالص الشكر و التقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،


د. فيصل رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى

0٤ 004



الرقم : 33 / ن أر / 2003.
التاريخ : 23 ديسمبر 2003م.

صاحب السعادة الدكتور فيصل بن رضي الموسوي المحترم
رئيس مجلس الشورى
المنامة - مملكة البحرين

تحية طيبة وبعد ،

إعمالاً لنص المادة (126) من المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002م بشأن
اللائحة الداخلية لمجلس الشورى ، يسعدني أن أرفع لسعادتك السؤال المرفق
والموجه إلى سعادة وزير المالية والاقتصاد الوطني.

برجاء التفضل بالإطلاع واتخاذ اللازم نحو إيلاغه إلى صاحب السعادة وزير المالية
والاقتصاد الوطني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

عبدالرحمن محمد هيف جمشير
النائب الأول لرئيس مجلس الشورى

005

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
24 DEC 2003		
الرقم : التاريخ :		



الرقم : 32 / ن أر / 2003.
التاريخ : 23 ديسمبر 2003م.

صاحب السعادة الأستاذ عبدالله بن حسن سيف الموقر
وزير المالية والاقتصاد الوطني
المنامة - مملكة البحرين

تحية طيبة وبعد ،

إعمالاً لنص المادة (126) من المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002م بشأن
اللائحة الداخلية لمجلس الشورى ، أتوجه إلى سعادتكم بالسؤال التالي :

ذكر في برنامج عمل الحكومة الذي قدم إلى المجلس الوطني في ديسمبر
2002م أن الحكومة ستسعى لتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يتراوح
بين 5 إلى 6 % سنوياً الذي من شأنه رفع الناتج المحلي الإجمالي من 2860 مليون
دينار تقريباً عام 2002م إلى 2986 مليون دينار عام 2003م ولتحقيق هذا النمو
المستهدف فإنكم تحتاجون إلى استثمارات جديدة في حدود 650 إلى 700 مليون
دينار سنوياً ، فهل استطعم سعادة الوزير وقد مر تقريباً عام كامل على تقديم برنامج
عمل الحكومة الحصول على هذا الرقم من الاستثمارات الجديدة لتحقيق هذا المعدل
في نمو الناتج المحلي الإجمالي؟

الرجاء ذكر أرقام الاستثمارات وقيمتها المالية المفصلة حسب كل مشروع ومجالاتها الاقتصادية ، وكم هي الاستثمارات المحلية الجديدة الحكومية وغير الحكومية ، وكم هي الاستثمارات الأجنبية التي استطعتم استقطابها وفي أية مجالات. وما هي التسهيلات الجديدة التي تعترمون تقديمها للمستثمر لجذب مختلف الاستثمارات؟ وما هي المعوقات التي تعيق عملية الاستثمار؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



عبدالرحمن محمد سيف جمشير

النائب الأول لرئيس مجلس الشورى



الرقم: ١٧٨ / م ش ن / 2004
التاريخ: 22 فبراير 2004م

صاحب السعادة الدكتور / فيصل بن رضي الموسوي الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع: اجابة السؤال المقدم من سعادة النائب الأول لرئيس مجلس الشورى
السيد / عبدالرحمن محمد جمشير.

بالإشارة إلى كتاب سعادتك رقم 231-1-2003 المؤرخ 28 ديسمبر 2003م
بشأن السؤال المقدم من سعادة النائب الأول لرئيس المجلس إلى صاحب السعادة
وزير المالية والاقتصاد الوطني.
يسرني أن أرفق لسعادتك إجابة سعادتته على السؤال المشار إليه
وذلك لاتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير ،،،
أخوكم

008

عبدالعزیز بن محمد الفاضل

وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
22 FEB 2004		
الرقم: ١٧٨ الوقت:		

نسخة إلى:

صاحب السعادة وزير ديوان رئيس الوزراء.
صاحب السعادة وزير شئون مجلس الوزراء.

OFFICE OF THE MINISTER

No.

Date



مكتب الوزير

الرقم إ ق م / ش / ٥ / ٢٠٠٤

التاريخ ١٩ يناير ٢٠٠٤ م

صاحب السعادة الأخ / د. فيصل رضي الموسوي الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: السؤال المقدم من سعادة النائب الأول لرئيس مجلس الشورى السيد
عبدالرحمن محمد جمشير

بالإشارة إلى كتاب صاحب السعادة وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب
رقم ٩٢٠/ و م ش ن / ٢٠٠٣ المؤرخ في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣م، والمتضمن السؤال
المقدم من سعادة النائب الأول لرئيس مجلس الشورى بشأن النمو في الناتج المحلي
الإجمالي

يسرني أن أرفق لسعادتكم الرد على هذا السؤال، وذلك دعماً للتعاون بين
السلطتين.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والاحترام،،،

أ فوك

00

٥٥٩

عبدالله بن حسن سيف
وزير المالية والاقتصاد الوطني

المقدمة:

تهدف السياسات الاقتصادية والمالية في المملكة إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وذلك بتحقيق نمو نسبته 5-6% سنوياً بحيث يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي كل اثني عشرة سنة ويستطيع أن يوفر فرص عمل للمواطنين ويرفع من مستواهم المعيشي. وفي هذا الإطار تم الترخيص لعدد من المشاريع الاستثمارية التي قدر إجمالي تكلفتها تنفيذها خلال السنوات القادمة على النحو التالي:

المبالغ النقدية لأهم المشروعات الاستثمارية قيد التنفيذ

<u>مليون دينار بحريني</u>	<u>مليون دولار أمريكي</u>	<u>البيان</u>
٦٥٠	١٧٢٨,٧	مشروع توسعة مصهر الألمنيوم (ألبا)
٣٠٠	٧٩٧,٩	مشروع درة البحرين
٣٠٠	٧٩٧,٩	مشروع تجديد مصفاة تكرير النفط
٣٧٧	١٠٠٢,٦	مشروع جزر أمواج
٤٠٠	١٠٦٣	مشروع جزيرة اللؤلؤ
٧٥	١٩٩,٥	مشروع حلقة السباق Formula ١
٤٥٢	١٢٠,٢	مشروع المرفأ المالي
٣٠	٧٩,٨	مشروع اجزالا
٢١	٥٥,٨	بلاج بابكو
٢٦٠٥	٦٩٢٧,٢	<u>المجموع</u>

هذا إضافة إلى الاعتمادات الحكومية في ميزانية الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بلغت ٦٦٠ مليون دينار بحريني .

علماً بأن المصروفات الفعلية الأولية الحكومية على المشاريع والأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ م قد بلغت حوالي ٢٣٦ مليون دينار بحريني .

ويوضح من الجداول أعلاه أن انسياب الاستثمارات الأجنبية قد يصل المبلغ المستهدف في برنامج عمل الوزارة.

التسهيلات التي تقدم للمستثمر :

شرعت المملكة في تذليل كافة العقبات وتقديم كافة التسهيلات للقطاع الخاص للتوسع في الإنتاج حسب الآتي :

البنية الأساسية :

- اتخاذ المملكة كمركز رئيسي لصندوق البنك الإسلامي لتنمية البنية الأساسية في الدول الإسلامية.
- توسعة الطاقة الإنتاجية لمحطات الكهرباء والماء ، والجسور والطرق والمجاري ، والمطار ، والمستشفيات والمراكز الصحية ، والمدن الجديدة.

التشريعات والقوانين :

- العمل على النفاذ إلى أسواق اقتصادية وتجارية كبيرة خاصة بالنسبة لدول المجلس والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية ومملكة تايلند عبر إقامة المناطق الاقتصادية والتجارية الحرة.
- التصديق على اتفاقيات اقتصادية وتجارية واستثمارية مع عدد كبير من الدول تهدف إلى توفير أسواق جديدة وتسهيل انتقال السلع والصادرات البحرينية وكذلك الاستفادة من عدم الازدواج الضريبي.

- التصديق على اتفاقية تأسيس المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك الإسلامي للتنمية.
- تعديل قانون الشركات التجارية حيث يسمح لغير البحرينيين بالتملك الكامل للمؤسسات والشركات التي تقوم بالاستيراد من أجل إعادة التصدير.
- تشكيل مجلس تأديب مدققي الحسابات والذي يهدف أساساً إلى إعطاء الثقة للمستثمر المحلي والأجنبي في إدارة الشركات ووضعها المالي والذي بدوره سيؤدي إلى زيادة معدل تداول الأسهم في سوق البحرين للأوراق المالية.
- إصدار قانون (مرسوم بقانون) رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢ بشأن الوكالة التجارية.
- إصدار قانون (مرسوم بقانون) رقم (١٠) لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام الشركات التجارية .
- إصدار قانون (مرسوم بقانون) رقم (٤) لسنة ٢٠٠١ بشأن غسيل الأموال .
- إصدار قانون الميزانية العامة (مرسوم بقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٢).
- إصدار مرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن قانون المناقصات الحكومية.

الأنظمة والإجراءات :

- المحطة الواحدة لمنح تراخيص السجل الصناعي والتجاري.
- السماح لمؤسسات و وحدات الإنتاج الوطنية بدول المجلس بتصدير منتجاتها الوطنية إلى بقية دول مجلس دون إلزامها بتعيين وكيل محلي لهذا الغرض وذلك طبقاً لقرارات الدورة السادسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون المنعقدة في الفترة ٣-٦ / ١١ / ١٩٨٥.

- السماح للناقلات الوطنية بالبيع المباشر في الدول الأعضاء دون الحاجة إلى وكيل عام أو كفيل محلي وذلك طبقاً للدورة السادسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون المنعقدة في الفترة ٣-٦ / ١١ / ١٩٨٥.
- اعتماد القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني بما يتوافق مع توجهات دول مجلس التعاون.
- الموافقة على نظام مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك طبقاً لقرارات الدورة الرابعة عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون المنعقدة في الفترة ٢٠-٢٢ / ١٢ / ١٩٩٣ .

خدمة المستثمرين :

- الإعفاء الجمركي على المواد الخام والآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية وكذلك السلع المخصصة لإعادة التصدير.
- إيجارات تنافسية للوحدات الصناعية والتجارية والسكنية وبخاصة المناطق الصناعية، وتوفير الخدمات للمناطق الصناعية.
- تحرير سوق الاتصالات مما أدى إلى توفير خدمات عالية الجودة وتخفيض الأسعار المقدمة للمستثمر .
- توفر العمالة البحرينية المدربة والإسراع في إنجاز طلبات العمالة الأجنبية.
- إعادة تنظيم مجلس التنمية الاقتصادية وتقديم التسهيلات والخدمات للمستثمرين.
- تشجيع المصارف الإسلامية على اتخاذ المملكة قاعدة لعملياتها المصرفية وتشجيعها على التنوع الإنتاجي في مشروعات التنمية من خلال الأدوات المبنية على الشريعة الإسلامية .
- تقييم وتطوير نظام التعليم وبرامج التدريب.

- تقديم الخدمات والتسهيلات للمسافرين العابرين خاصة لرجال الأعمال، وقد قامت الدولة بتطوير أنظمة ميسرة للحصول على تأشيرة دخول - فورية لمدة ٧٢ ساعة عند الوصول.